نائب عن الوطنية يعترف: الفشل.. إنجاز البرلمان اليتيم !!

العراق اليوم/ خاص

رأى عضو مجلس النواب عن ائتلاف الوطنية، النائب كاظم الشمري، إنّ " التخندقات والمصالح الحزبية والفئوية، حالت دون تحقيق انجازٍ يُحسب للبرلمان في نهاية فصله التشريعي الثاني ،بتمرير أبرز القوانين الخلافية، وعن سبب تصفيره لرصيد البرلمان من الانجازات، نطالع في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، التقييم التالي: " إنّ قوانين المحكمة الإتحادية والأحزاب السياسية والحرس الوطني، كانت تمثّل التحدي الأكبر والأساسي للبرلمان والكتل السياسية في الفصل التشريعي الثاني، لإبراز قوّته ووحدة المكونات بعد تحدي تشكيل الرئاسات الثلاث في الفصل التشريعي السابق"، وأقرّ الشمري بأن البرلمان كان فاشلاً في ادائه خلال هذا الفصل التشريعي، إقرارهُ بذلك جاء عبر إعرابهِ الشمري عن أسفه : " إنّ الكتل السياسية فشلت في هذا التحدي رغم كل الجهود التي قامت بها رئاسة البرلمان للتوافق بين الأطراف السياسية، والتأكيدات المستمرة لضرورة تقريب وجهات النظر، وأخرها تمديد الفصل التشريعي الثاني لشهرٍ واحد لتمرير هذه القوانين، لكن ماحصل مثّل صدمة كبيرة واخفاقاً لم نكن نتمناه في هذه المرحلة الصعبة التي توحد فيها الشعب العراقي في حربه ضد الإرهاب، بعكس السياسيين الذين لم يستطيعوا تحقيق وحدة الموقف على القوانين الحساسة والمهمة"، وعاد الشمري ليؤكد بأن الخنادق الحزبية والقلاع الفئوية هي من أغتالت الانجازات في هذا الفصل التشريعي:" إنّ اصرار الأطراف السياسية على التخندق الحزبي والفئوي، وعدم بروز ثقافة التنازل عن المصالح الخاصة امام المصالح الوطنية، أعطى رسالة سلبية للشارع العراقي، نتمنى أن يتم تجاوزها خلال السنة التشريعية المقبلة"، واشعلت كلمات الشمري القادمة، الضوء الأحمر من استمرار النهج السياسي وحيد القرن إن جاز لنا التعبير:" إنّ استمرار هذا النهج أحادي المصلحة، سينعكسُ سلباً بشكلٍ مباشر على الوضع الأمني .. في وقتٍ نحنُ بأمسّ الحاجة فيه لكل مانستطيع من خلاله رفع معنويات قوّاتنا المسلّحة في قتالها الشرس ضد الإرهاب"،وكان مجلس النواب أنهى أمس الأول، السبت- الـ ٣٠ من أيار الماضي، فصلهُ التشريعي الثاني وبدأ بالعطلة التشريعية الثانية.. على أن يستأنف البرلمان جلساته بعد شهرٍ واحد، ونذكر بأن النائب عن ائتلاف دولة القانون، حنين القدو، كان قد أضاف في حديثهِ السابق لـ "العراق اليوم"، البارحة الأحد، الـ ٣١ من أيار الماضي، أسباباً أخرى، أدّت الى فشل الاداء البرلماني خلال الفصل التشريعي المنتهي: " إنّ استمرار المناكفات السياسية والمشادات الكلامية في جلسات مجلس النواب، سيؤخرُ إقرار القوانين الهامة، ويعطّل الدور التشريعي للمجلس"، ونقرأ مختصر النشاط النيابي في الفترة الأخيرة، والذي تأثر بالمناكفات والمشادات الكلامية حسب تشخيص القدو: " إنّ مجلس النواب قد تأثر كثيراً بالمناكفات السياسية والجدالات والمشادات الكلامية التي باتت تحصلُ بشكلٍ مكثف خلال الجلسات الأخيرة للمجلس، لسببٍ أو لآخر، ما أدّى الى تأخير إقرار القوانين الهامة التي ينتظرها الشعب العراقي بفارغ الصبر"، ونشير للقارىء الى إن الجلستين الأخيرتين لمجلس النواب، شهدتا حدوث مشادات كلامية بين النواب، وصلت الى حدّ الضرب.

اللامي يخاطب الأحزاب السياسية:

كفّوا عن تهديد الصحفيين

العراق اليوم/ النجف

أكد نقيب الصحفيين العراقيين، الزميل مؤيد اللامي، إنّ " الأسرة الصحفية العراقية عموماً والنجفية بشكلٍ خاص، داعمة وبشكلٍ مطلق وقوي للقوات الأمنية وللحشد الشعبي الذين يقاتلون الإرهاب وفلوله في البلد اليوم" ، وقال اللامي في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، بعد ختام لقائه مع الأسرة الصحفية بالنجف : " نقول اليوم للحشد الشعبي، إن الصحافة معكم وقلوبها معكم، لأنكم دائماً تضحون من أجل العراق وبارك الله بكم، وسيبقى الصحفي دائماً سنداً لكم"،وكان لمؤيد اللامي ، البارحة الأحد، لقاء مطول مع المئات من صحفيي وإعلاميي المحافظة، نقش خلالها معهم شجون العمل الإعلامي في المحافظة، والاوضاع والمشاكل الخاصة بهم ،وقد استمع اللامي الى مقترحات الأسرة الصحفية في النجف، وكان : " مصغياً وبشكلٍ كبير لجميع مطالبهم التي قام بتسجيلها، برفقة اعضاء مجلس النقابة، واعداً بتذليلها تباعاً"، وشدد اللامي بعد الاستماع الى آراء ومقترحات صحفيي النجف في خطابٍ وجهةُ الى الاحزاب والتيارات والفصائل السياسية في البلاد الى " عدم اللجوء الى تهديد إعلاميي وصحفيي البلد، وخاصة في المحافظات" ،ودعا اللامي : " المكاتب الرسمية والمركزية لجميع الاحزاب السياسية والتيارات والفصائل الى التأكيد على ممثليهم في المحافظات، بعدم اللجوء الى قضية التهديد والوعيد للصحفي خلال عملهم"، مؤكداً: " إنّ نقابة الصحفيين في العراق لها إطار تعامل واحترام للجميع في البلد دون تمييز أو تحفظ وعلى الجميع التعامل مع تلك الرؤية"، وكان اللامي قد وصل الى النجف قام خلالها بجولة شملت مقر فرع النقابة في المحافظة، ثمّ اللقاء الشامل مع الأسرة الصحفية والإعلامية فيها، بعدها توجه الى مبنى المحافظة، للقاء عدنان الزرفي، محافظ النجف، لحسم ملف تخصيص قطع الأراضي لأسرة النجف الصحفية.

العراق اليوم

AL iraq alyoum

تمت للعراق
دائما وأبدا

صاحب الامتياز
رئيس التحرير
د. إسراء شاكر

رئيس التحرير
التنفيذي
مسار عبد المحسن راضي

السنة الثالثة عشر العدد (2366) الاثنين 2015/6/1 السعر (500) دينار (12 صفحة) جريدة يومية عامة مستقلة صدر العدد الاول بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٣ WWW.IRAQALYOUM.NET

قانون الجوازات يتعرضُ الى الطرد المؤقت من سليم الجبوري

العراق اليوم/ عبد الكريم الهاشمي

حمّل عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، هوشيار عبد الله ، رئيس مجلس النواب سليم الجبوري ،المسؤولية عن عدم التصويت على قانون جوازات السفر في جلسة البرلمان التي عقِدت أمس الأول، السبت- الـ ٣٠ من أيار الماضي، وعن سبب رميه لثقل المسؤولية على أكتاف الجبوري، نقرأ في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، التبرير التالي :" كنا قد مددنا الفصل التشريعي الماضي شهراً إضافياً ، لغرض إنجاز القوانين المهمة ، وعلى الرغم من إن قانون جوازات السفر ليس أهمّ القوانين التي كنا نعتزم إقرارها، إلّا أنهُ يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لشريحة واسعة من المواطنين في جميع المحافظات.. سواءاً في الوسط أو الجنوب أو إقليم كردستان "، وضرب لنا النائب مثلاً عن مزايا القانون من ناحية تخلصه من بعض القيود البيروقراطية التي تميّز حياة العراق الإدارية عموماً :" إنهُ وعلى سبيل المثل في حالة فقدان أو تلف جواز السفر، كان لزاماً على صاحب الجواز، الذهاب الى العاصمة بغداد، للحصول على جواز جديد ، ولكن بموجب القانون الجديد الذي كنا نعتزم إقراره في الجلسة الأخيرة من الفصل التشريعي، سيكون بإمكان المواطن، الحصول على جواز سفر جديد من داخل محافظته ، وهذه التسهيلات مهمة جداً ، خصوصاً بالنسبة لآلاف النازحين الذين فقدوا جوازات سفرهم أثناء النزوح، أو تعرضت للتلف "، وفصلّ لنا النائب المزيد عمّا دار حول القانون :" إنّ التصويت على مشروع القانون كان يفترض أن يتم في جلسة الخميس الماضي، إلا أننا فوجئنا بتأجيله الى جلسة السبت ، ونحن في لجنة الأمن والدفاع، صوّتنا على ست مواد من مشروع القانون، ثمّ أثير خلافٌ حول مادتين منه ، الأولى تتعلق بكيفية سحب الجواز من المتهم بقضايا إرهابية ، والثانية تخص إعطاء الصلاحية لرئيس الوزراء، بمنح جوازات السفر ، وكان من الممكن أن تتم إعادة صياغة المادتين أو تعديلهما أو إلغائهما كما كنا نفعل مع بقية القوانين ، إلّا أن رئيس المجلس، قرر تأجيل التصويت عليه دون أي مبرر "، وعاد النائب ليؤكد بأن الجبوري قد فاز بمسؤولية التأخير بدون منافس:" إنّ رئيس المجلس يتحمل المسؤولية عن عدم التصويت على هذا القانون المهم ، ومن المؤسف إن قرار تمديد الفصل التشريعي الماضي لم يكن موفقاً ، إذ لم نشهد في الشهر الإضافي سوى صدامات ومشاكل وخلافات "، ونذكر بأن جلسة مجلس النواب أمس الأول - السبت، كانت آخر جلسات الفصل التشريعي ، أعقبتها عطلة تشريعية لمدة شهر واحد.

الصيهود :

البرلمان ترك أعمال التشريع وأصبح مزاداً سياسياً

العراق اليوم/ خاص

اتهم عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون، محمد سعدون الصيهود، اجندات خارجية /لم يسمّها/ بتحويل البرلمان من ساحة للتشريع والرقابة الى سلحة لتصفية الحسابات السياسية والحزبية والفئوية ، ولم يفوّت الصيهود الفرصة في قادم حديثهِ لـ "العراق اليوم"، لإعادة إتهام من يصفهم هو مراراً وتكراراً وفي أغلب تصريحاته بـ "السياسيين الدواعش"، بالوقوف خلف ذلك : " إنّ السياسيين الدواعش والمصالح الشخصية والحزبية والفئوية، حالت دون تشريع القوانين المهمة التي يحتاجها الشعب العراقي، حيثُ يعمل السياسيون الدواعش بأجندات خارجية لتعطيل العملية السياسية على كافة الاصعدة التنفيذية والتشريعية، وتأتي في مقدمة هذه القوانين قانون النفط والغاز، لابقاء الأبواب مفتوحة على مصراعيها في سرقة نفط العراق"، وقدّم الصيهود لنا مثلاً آخراً يخصُ دور هذه الفئة في قانون المحكمة الاتحادية : " إنّ قانون المحكمة الاتحادية هو الآخر يرادُ منه أن يُفصّل على قياس الكتل السياسية بما يخدم مصالحها، وكذا الحل بالنسبة لقانون الأحزاب، لابقاء العراق في فوضى سياسية عارمة، وبالتالي فإن المتضرر الوحيد من تعطيل هذه القوانين، هو المواطن العراقي".

قفص مسؤوليات وزارة النفط خالٍ من عصافير المال وزقزقة الكواليس السياسية !!

العراق اليوم/ خاص

أكد عضو لجنة النفط والطاقة النيابية عن كتلة الإصلاح الوطني، زاهر العبادي، عدم مسؤولية وزارة النفط عن توزيع الأموال بين المحافظات المنتجة للنفط .. إن كان في الاقليم أو باقي محافظات البلاد، وعن مسؤولية الوزارة اليتيمة بحسب مابيّنة العبادي في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، نقرأ: " إنّ مسؤوليتها مع الاقليم وكلّ المحافظات المنتجة للنفط هي تسجيل الكمية المستلمة وتصديرها، وكمية الأموال الواردة "، وقد لفت العبادي الى إنّ الأموال النفطية لاتهبط في لائحة أختصاصات الوزارة وإنّما في المكان الآتي ذكره:" لاتستلم الوزارة أيّة أموال، وكل واردات النفط تذهب مباشرة لمصرف "DBI/i"/وأنتزعت كلمات العبادي بعدها، حقّ التوصية بالصرف المالي من مهام وزارة النفط : " ليس من حقّ الوزارة أعطاء توصية ما لاعطاء الأموال، وإنّما مسؤولية وزارة المالية ومجلس الوزراء "، لتهرول كلمات العبادي بعدها الى توضيح كيفية تراكم المال في خزينة الدولة بشكلٍ عام.. إعتمداً على الأنتاج النفطي: " كلما زادت الكمية المصدّرة تزداد السيولة، فتكون هناك زيادة بالأموال المخصصة للأقليم والمحافظات المنتجة"، ونّذكر بأنّ حكومة إقليم كوردستان، قد أعلنت في السادس من الشهر الحالي، إنّ " الحكومة الاتحادية ارسلت ٥٤٣ مليار دينار الى الأقليم، بدلاً عن ٨١٣ مليار دينار، الحصة المتفق عليها "،وقد ارسلت " الحكومة الاتحادية الى حكومة الأقليم، نهاية شهر كانون الثاني الماضي، مبلغاً قدرهُ ٢٥٠ مليار دينار، وفي شهر شباط ارسلت ٤٦٠ ملياراً، وفي التاسع من نيسان الماضي، ارسلت ٥٢٧ مليار دينار، وفقاً للأتفاق الموقع بين حكومتيّ الأقليم والمركز الذي ينص على تصدير الإقليم ٥٥٠ ألف برميل يومياً من نفط الأقليم وكركوك، لحساب شركة سومو، مقابل ارسل الحكومة حصة إقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية، البالغة ١٧% ، وتجدرُ الأشارة الى إنّ وزير النفط عادل عبد المهدي، كان قد أكد في حديثٍ نشرتهُ " العراق اليوم"، البارحة الأحد إنّ " المعركة النفطية والاقتصادية، لا تقلُ أهمية عن الجهد العسكري، وقال عبد المهدي في كلمة له خلال الاجتماع التداولي لمناقشة الصلاحيات المتبادلة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في إدارة النفط والغاز المنعقد بمدينة العمارة:" إنّ خير دليل على أهمية المعركة النفطية والاقتصادية هو محاولات تنظيم داعش الإرهابي، الاستيلاء على مصفى بيجي وحقليّ عجيل وعلاس" ، وأشار الى إن " موارد البلاد الأساسية لرفد الاقتصاد الوطني، تعتمد على الواردات النفطية ، ولايمكن التخلي عن فكرة تطيم هذه الموارد بالحفاظ على الانتاج والتصدير"، وبرز حديثهُ إعتماد أقتصاد البلاد على الثروة النفطية بالكامل : إنّ كل شيء في البلاد من الأمن ورواتب موظفيّ الدولة وإدامة مفاصلها، يعتمد على موارد الثروة النفطية التي يجب عدم التخلي عن وضعها في سُلم أولويات سياسلتنا".

دولة القانون :

قانون شبكة الإعلام فُصّل على مزاج الدملوجي ووسوسة الـ " بي بي سي" البريطانية

العراق اليوم/ بغداد

يبدو بأن قانون شبكة الإعلام العراقي لم يأتي بملامح محببة بالنسبة لائتلاف دولة القانون، إذ أعلن الائتلاف، إنهُ : " سيقدّمُ طعناً في المحكمة الاتحادية، لنقض قانون شبكة الإعلام العراقي "، وقال النائب عن الائتلاف - عضو لجنة الثقافة والإعلام النيابية، فاضل الكناني في مؤتمرٍ صحفي مع نوابٍ من الائتلاف، حضرهُ مراسلٌ لـ "العراق اليوم"، البارحة الأحد : " ساتقدم بلائحة الى المحكمة الاتحادية للطعن في القانون الذي صوّت عليه مجلس النواب " ، وطالب الكناني أيضاً: " رئيس مجلس الوزراء بالطعن في القانون ونقضه، نظراً للتعديلات الجوهرية التي ادخلت على نصوصه ، وبعضهاذات تبعات مالية ، دون الرجوع للحكومة أو التشاور معها"، وقد زعم النائب بأن القانون يأتي على الضدّ من توجهيات مراجع العراق الدينية:" إنّ رأي المرجعية بشأن القانون ، هو بالضدّ من هذا التشريع، ولاتراه ملبياً للطموح" - بحسب قوله ، وعن سبب تمترس اعضاء ائتلافهُ في خندقٍ ضدّ القانون، قال: " إنّ سبب عدم تصويت نواب دولة القانون على قانون الشبكة ، كونه خالف مضمون المرسل من الحكومة الى مجلس النواب عام ٢٠١٢ المُعدّل ، كما إن القانون لم يناقش في جلسات اللجنة"، وكشف الكناني بأن رصيد المعترضين قد تجاوز الـ ٧٠ نائباً : " جمعتُ تواقيع أكثر من ٧٠ نائباً، يطالبون بإعادة القانون للحكومة من أجل إعادة صياغته من جديد "، وقد ادخر النائب الكناني في ختام حديثه، حصة ضخمة من الانتقادات لدور رئيسة اللجنة فيما يخص القانون: " إنّ القانون الذي رفع لرئيس مجلس النواب ، صيغت فقراتهُ وموادهُ من قبل رئيسة اللجنة (في أشارة منه الى ميسون الدملوجي)، وبالتعاون مع شبكة " بي بي سي" البريطانية، حيثُ اضفت وحذفت ما تريدهُ" - بحسب قوله.

دولة القانون ترد على وزير خارجية الأمارات:

مشاركتكم بالتحالف ضدّ اليمن .. أليس إرهاباً ياوزير ؟

العراق اليوم/ خاص

اعتبر النائب عن إئتلاف دولة القانون، علي صبحي المالكي، التصريحات الأخيرة لوزير الخارجية الاماراتي، عبد الله بن زايد آل نهيان تجاه العراق، إنّها: " لاتخدم علاقات بلاده معه"، معبراً عن رفضها من قِبل " جميع العراقيين" - على حد قوله، ورأى المالكي في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، بأن التصريح الأماراتي عبارة عن صكٍ على بياض أعطى لداعش إن جاز لنا التعبير :" إنّ ماتفوه به الوزير الأماراتي تجاه العراق غير مقبولٍ، وهي تصريحات خارج الواقع وتفتقد للمصداقية، وتصب في مصلحة الإرهابيين"، وزاد المالكي فيما يخصُ تقييمه لأقوال الوزير الأماراتي، بالقول: " إنّ الوزير الأماراتي يتهم العراق وحكومته المنتخبة، باوصافٍ غريبة في وقتٍ هم يشاركون بتحالفٍ يرتكبُ أكبر جريمة بالتاريخ، بضرب شعب أعزل، ويدمر بلداً من أجل شخصٍ واحد "، متسائلاً : " ألا يعد هذا الأمر إرهاباً أيها الوزير الذي تمثّلُ بلداً لاديموقراطية فيه ولا انتخابات؟ "، وطالب المالكي بعدها : "الحكومة العراقية ووزارة الخارجية بشكلٍ خاص، اتخاذ الموقف المناسب تجاه هذه التصريحات التي نعدّها تبريراً لعمل العصابات الإرهابية في العراق"، وكان وزير الخارجية الإماراتي، عبدالله بن زايد آل نهيان، قد أكد إنّ " محاصرة الإرهاب والقضاء عليه، لا يمكن أن تتم دون معالجة أسباب ظهوره وانتشاره في المجتمع"،وقال في مؤتمرٍ صحفي مع نظيره الروسي سيرجي لافروف بموسكو الخميس- الـ ٢٨ من أيار الماضي، إنّ " أسباب ظهور الارهاب خلقها نظاما دمشق وبغداد، بقمعهما لشعبيهما وعدم تحقيق المساواة بين مواطنيّ البلدين دون تمييز بين عرق أو دين أو طائفة".

بديلاً عن رميها بالإتهامات في فضاء الإعلام

الكوردستاني يدعو لاستخدام طاولات الحوار مع قطر

العراق اليوم/ خاص

عدّ النائب عن التحالف الكوردستاني شيركو ميرزا ، زيارة وزير خارجية قطر الى بغداد، بـ : "الإيجابية،لبناء علاقات قوية ومتينة مع دول الجوار والعالم، لأن العراق بحاجة الى دعمٍ إقليمي ودولي، للقضاء على الأرهاب ومحاربة تنظيم داعش الأرهابي"، وعن أهمية دخول دول الجوار في معادلة مكافحة آفة الإرهاب، نقرأ في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، تصوره التالي: " إنّ لدول الجوار دوراً مهماً وفعّالاً في مساندة العراق، لمحاربة التنظيمات الأرهابية التي باتت تشكلُ خطراً ليس على العراق فحسب، وإنّما على الدول العربية والعالم بأسره"، وقد أعطى النائب للدبلوماسية القطرية التي قامت بالزيارة، رصيداً فخماً من الأهمية، استناداً على توقيتها :" إنّ زيارة وزير الخارجية القطري لبغداد في الظرف الراهن الذي يمرّ به العراق ،زيارة مهمة لتوحيد الجهود، للقضاء على الأرهاب ومحاربة التنظيمات التكفيرية" ،وأنتقد النائب الكوردستاني عن محافظة السليمانية، اللجوء الى الإعلام، لإنتقاد الدور القطري في العراق وصفعه بالاتهامات:"إن كانت هنالك أيّة ملاحظات أو أنتقدات من بعض السياسيين للدور القطري في العراق، يجب أن يكون على طاولة الحوار السليم، وليس عبر الإعلام ورمي الأتهامات التي قد تؤدي الى موقف سلبي ومتشنج مع المساندين للبلد"، وبمختصرٍ مفيد.. عبّر النائب عن رأيه بالدور القطري في البلاد، حسب واقع الحراك الدبلوماسي الأخير، بالقول: " إنهُ لو لم يكن دور قطر داعماً للعراق في محاربة داعش، لما كان وزير الخارجية القطري اليوم في قلب بغداد"، وكان وزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية، قد أكد أمس الأول، الجمعة- الـ ٢٩ من أيار الجاري، وفي مؤتمرٍ مشترك مع نظيره العراقي أبراهيم الجعفري :"حرص بلاده على وحدة العراق ومنع الأقتتال فيه"، موضحاً :" إنّ قطر تدين الإرهاب والعنف بأشكاله وصوره كافة"، ويذكر إنّ وزير خارجية قطر، وصل مساء الخميس الماضي الى بغداد في زيارة رسمية للعراق، ويجدرُ بنا الى أن نشير الى إنّ بعض المراقبين العراقيين ،وجدوا بأن الحراك الدبلوماسي الأخير لقطر، يخفي ورائه ماتمّ تسريبة في الآونة الأخيرة عن وقوع عدد من ضبّاط مخابرات دول عربية في قبضة إحدى التشكيلات المسلحة التي تساند الجيش العراقي في منطقة الكرمة الرمادي، وبأنها محاولة لـلملمة هذا الملف، مقابل أعتراف الدبلوماسية القطرية بشرعية العملية السياسية الجارية في العراق، ويجدرُ بنا أن نشير الى إنّ هذا التحليل هو سيناريو لربط الأحداث الأخيرة، لم يتسنى لـ "العراق اليوم" التأكد منه،لكنها وجدت في فقرة من حديث النائب خالد الأسدي لـ"العراق اليوم"، البارحة الأحد، الفرصة لوضع هذا السيناريو امام القارىء، وعن الجزء في حديثه والذي حفزنا لذكر سيناريو تحليلات المراقبين، نقرأ: " ..خاصة في موضوع تجفيف منابع الأرهاب الذي من الواضح إنّهُ ممولٌ إقليمياً ودولياً".

خبير يخاطب البنك المركزي :

اجراءاتك الأخيرة.. فلتانٌ مصرفي

العراق اليوم/ خاص

تعود اراء المختصين بالشؤون المصرفية الى التأشير بأصبعها على الدور الكبير وشبه الحصري للبنك المركزي العراقي في تبعات إرتفاع الدولار الامريكي، مقابل الدينار العراقي، إذ حمّل المدير المفوض لرابطة المصارف الأهلية سابقاً، الخبير المصرفي عبد العزيز الحسون ، البنك المركزي مسؤولية "انهيار الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي" - على حد قوله ، واصفاً اجراءات البنك الأخيرة بـ : / الفلتان المصرفي/،ويخرجُ لنا الحسون من سلّة تحليلاته في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، المزيد، والذي ذكر فيه :" إنّ استمرار الدولار الامريكي بالانتعاش في العراق، يرجعُ للوضع الأمني المتدهور والبنك المركزي الذي اطلق تعليمات جديدة في الأسبوع الماضي، بعدم تسليم المصارف الأهلية عملات اجنبية، ما أدّى الى ضعفِ المصارف الأهلية وإفلاس أغلبها ،نتيجة عدم تمكنها من دفع الدولار لزبائنها" ،والقى الحسون بعدها باعباء مايحصل على جمل سُلطات المركزي ووزارة المالية: " إنّ البنك المركزي ووزارة المالية، يتحملان مسؤولية تدهور العملة المحلية في البلد"، وعن حصة قرار المركزي الأخير في موجة ارتفاع الدولار الجديدة، قال الحسون :" إنّ تعليمات البنك بعدم دفع الدولار للمصارف الأهلية، دفعت بالمضاربين في السوق الى استغلالها، واللجوء الى التلاعب بسعر الدولار، ورفعه الى أعلى مستوياته"، ونستطيع أن نقول بأن البنك المركزي بعد أن ارضع المواطن العراقي لبن الدولار قام بفطامهِ فجأة، وعن سبب لجوئنا الى هذا التشبيه، اقرأوا معنا قادم كلمات الحسون : "إنّ البنك المركزي، باع خلال ٣ سنوات الماضية ٣١ مليار دولار في السوق العراقي، ماعوّد المواطن على الدولار، واللجوء إليه كملاذ آمن للعملة، وقلل من أهمية العملة المحلية "، وعن طرق معالجة كلّ ماتقدم لصالح الدينار العراقي، رأى الخبير المصرفي ،إنّ "معالجة تدهور الدينار العراقي تتم من خلال اجتماع السلطة النقدية والسلطة المالية، والاتفاق على وضع خطة مصرفية، ترفع من شأن الدينار العراقي،وتقلل من أهمية الدولار الامريكي، وتدعو المواطن الى الإقبال على الدينار، كونة عملة محلية قوية، لن تتأثر بتقلبات السوق العالمية، ومنع المضاربين من العمل في السوق المصرفي ،والقضاء على السوق السوداء "، وكان الدينار العراقي قد عانى من إهمالٍ كبير من قبل المواطن المحلي، نتيجة تركه، واللجوء الى الدولار الامريكي كملاذٍ آمن للعملة ،وللاجراءات غير المسؤولة من قبل البنك المركزي- بحسب وصف مراقبين ، ما أدّى الى إنخفاض سعره مقابل العملة الأجنبية وانتعاش الدولار الى اعلى مستوياته في العراق ،ونذكر بأن المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، كان قد اقرّ في حديثهِ السابق لـ "العراق اليوم"، الأثنين، الـ ٢٥ من أيار الماضي، إنّ "البنك المركزي العراقي اصبح ملجأً للأقتراض، لأن اغلب ودائع المصارف في البنك المركزي قد قلّت، بسبب هروب رؤوس الأموال سنة ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧"، ومما جاء في حديثهِ أيضاً، وعن صوابية السياسة النقدية للمركزي من عدمها :" إنّ السياسة النقدية للبنك المركزي حالياً، هي واحدة من أفضل السياسات، فهي سياسة متوازنة وعقلانية وذات توقيتات صحيحة، كما لاتتسرع الى تخفيض قيمة الدينار العراقي"، إمّا عن علاقة البنك المركزي بالمصارف، فقد ختم :" أنها ما تزال علاقة متشنجة، وإن البنك المركزي يراقب سيولة المصارف الأهلية، وإن هذه المصارف تعاني من أزمة سيولة، وإنّ المصارف الأهلية تشكّلُ ٣٢ مصرفاً من أصل ٤٥ مصرفاً أو أكثر".

مختصون.. يضعون اللمسات الأخيرة لمراسم التتويج التوافقية لقانون النفط والغاز

العراق اليوم/ خاص

كشف نائب رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية، علي معارج البهادلي، إنّ " مجلس الوزراء شكّل لجنة مشتركة، لمناقشة فقرات مسودة قانون النفط والغاز، لغرض تمريره في مجلس النواب" ، وتطرقت كلمات البهادلي في حديثهِ لـ "العراق اليوم" الى تداعيات " السجال السياسي" بين بغداد واربيل على القانون: " إنّ السجال السياسي بين اربيل وبغداد عطل تمرير مسودة القانون" ، وأقرّ البهادلي بأن التوافقات السياسية هي من سيكون لها القول الفصل في تمرير كلّ المهم من القوانين: " إنّ الحكومة الاتحادية شُكّلت على أساس التوافقات السياسية، وبالتالي فأن تمرير القوانين المهمة.. بالتأكيد سيخضع لتلك التوافقات " وعاد البهادلي ليؤكد بأن مسودة القانون قد قطعت شوطاً ممتازاً في عبور العوائق :" إنّ مجلس الوزراء شكّل لجنة مشتركة، تضمُ مستشارين وحقوقيين ومتخصصين، لوضع اللمسات الأخيرة لمسودة قانون النفط والغاز على أمل انجازه خلال الدورة التشريعية الحالية وتمريره"، وهنا لابد لنا من أن نُعيد القارىء الى يوم الاربعاء، الـ ٢٧ من أيار الماضي، حيثُ أكد النائب عن التحالف الكوردستاني، شيركو ميرزا في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، إنّ " أساس إقرار القوانين الخلافية المهمة(الاحزاب والمحكمة الاتحادية والحرس الوطني) ، الاتفاق السياسي بين جميع المكونات"، ،وطالب ميرزا : "الرئاسات الثلاث(الجمهورية والحكومة والبرلمان) بعقد اجتماع، لمناقشة نقاط الخلاف في مضامين تلك القوانين"، مبرراً طلبة هذا بالتالي: " هنالك أهمية لدور الرئاسات الثلاث في تقريب و جهات النظر في القوانين المهمة ، وصولاً الى الاتفاق السياسي بين الجميع لانجازها ، لأنها لاتخص مكوناً أو جهة سياسية محددة ، إنّما تهم البلد بأكمله"، ونذكر القارىء بما في جعبتنا من اراء نيابية أيضاً وبما يؤثرُ على إرتفاع الخط البياني لـ "السجال السياسي"، المصالحة الوطنية تحديداً،وتطبيق فقرات الإتفاق السياسي الذي تشكلت الحكومة على أساسه، حيثُ كان القيادي في تحالف القوى العراقية ، النائب طلال الزويعي، قد حمّل جهات سياسية / لم يسمّها / عرقلة تنفيذ الاتفاق السياسي، ولفت الزوبعي في حديثهِ لـ "العراق اليوم"، الثلاثاء ، الـ ٧ من نيسان الماضي، بأن وثيقة الأتفاق السياسي مازالت الميت الحي : " إنهُ لغاية الآن لم يتم تنفيذ وثيقة الاتفاق السياسي الذي على أساسها تمّ تشكيل الحكومة الحالية ، لأسبابٍ عدّة ، منها الوضع الأمني الحالي الذي تمرُ به البلاد ، ووجود أطرافٍ سياسية، تعرقلُ جهود تنفيذ هذه الاتفاقية".

الجريدة معتمدة لدى نقابة الصحفيين برقم اعتماد ٢٤ عدم نشر المقالات الخاصة بالصحيفة الا بذكر المصدر